

الاستجابات الوطنية والمحلية لتغيير اقتصاديات الحضر

الفصل السادس عشر من كتاب جغرافية الحضر : منظور عالمي

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

المقدمة

يسعى الاستخدام الراسمالي للفضاء لتحقيق الربح فيؤدي الى حالة عدم المساواة على جميع المستويات الجغرافية من العالمية إلى المحلية . ونتيجة لذلك ، تعاني بلدان ومناطق ومدن ومحليات معينة من تراجع وانكماش الاستثمار الراسمالي فيها ، في حين تواجه بلدان أخرى من تدفقات رأس المال إليها . على المستوى الحضري ، تتجلى نتائج عملية التنمية غير المتكافئة هذه في فقر وعجز واستقطاب السكان المحرومين . وعلى الرغم من الأهمية العالمية لرأس المال في عملية إعادة الهيكلة الحضرية ، من المهم تجنب مغالطة الحتمية الاقتصادية . إن العمليات الفنية والاقتصادية ، والقوى المادية للإنتاج ، ليست هي المحددات الوحيدة للنمو والتدهور الحضري (ينظر الفصل ١) . فكما لوحظ في الفصل ١٤ ، يمكن لسياسات الدولة الوطنية والمحلية أن يكون لها تأثير هام على التغيير الحضري . علاوة على ذلك ، فإن هيمنة السياسة الحضرية الموجهة نحو السوق لم تكن بدون منازع ، خاصة في المناطق الحضرية التي لا تزال أماكن ذات معنى لسكانها ولكنها ليست المساحات المرعبة من ناحية رأس المال . اتخذت المعارضة الشعبية للأثار المحلية السلبية للسياسة الحضرية الوطنية عددًا من الأشكال هادفة تعزيز الاقتصاديات المحلية بطرق تمكن العمال والمجتمعات المحلية من الحصول على فائدة أكبر من عملية إعادة الهيكلة الحضرية . في هذا الفصل ، نركز على الاستجابات لمعالجة الترددي الحضري أولاً بمنظور "من أعلى إلى أسفل" لمبادرات السياسة الحضرية الوطنية الأخيرة ، ثم من "من أسفل إلى أعلى" فيما يتعلق بالتنمية المحلية واستراتيجيات القواعد الشعبية .

التجديد العمراني في المملكة المتحدة من أعلى إلى أسفل

كما ناقشنا في الفصل ٨ ، من تمرير قانون تخطيط المدن والريف لعام ١٩٤٧ حتى أواخر الستينيات من القرن الماضي ، تم النظر إلى المشاكل الحضرية وحلولها بشكل أساسي من الناحية المادية . يشير مفهوم "إعادة اكتشاف الفقر" في مدن بريطانيا إلى أزمة حضرية ناشئة أدت إلى تركيز السياسة الحضرية . كانت الشرارة التي أطلقت إجراءات حكومية لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحضرية ناشئة عن خطاب "أنهار الدم" الذي حمله إينوك بول ، الذي انتقد فيه معدل الهجرة إلى بريطانيا . أدى هذا إلى اشتعال التوتر العرقي في المناطق الحضرية حيث استقر المهاجرون السود والآسيويون بأعداد كبيرة ، وحفز حكومة هارولد ويلسون على بدء البرنامج الحضري . كان القصد من هذا هو معالجة "نقاط إبرة" الحرمان من خلال منح السلطات المحلية منحة مالية بنسبة ٧٥ ٪ من تكلفة المشاريع في مجالات التعليم والإسكان والصحة والرعاية الاجتماعية في "المناطق ذات الاحتياجات الخاصة" (التي احتوت الكثير منها على تركيزات من غير البيض) . ومع ذلك ، فإن أنواع المشاريع التي يراها البرنامج الحضري لم تعالج القضايا الأساسية للتغيير الاقتصادي الهيكلي التي تكمن وراء الأزمة الحضرية . اعتراف رسمي بأن معالجة الأسباب الجذرية للحرمان الحضري تتطلب أكثر من تعديل هامشي للسياسات الاجتماعية القائمة ، انعكست في المراجعة الرئيسية

للسياسة الحضرية في الكتاب الأبيض لعام ١٩٧٧ حول مراكز المدن . من أهم عناصر الكتاب الأبيض كان الاعتراف بأن التدهور والفقر الحضريين لهما أسبابا هيكلية تقع في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي نشأت في المناطق المتضررة . ويشير ذلك إلى عمل أوسع نطاقا بشأن المشاكل الحضرية التي تجمع بين البرامج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتتضمن ترتيبات تنظيمية جديدة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية .

كان رد حكومة العمال على الكتاب الأبيض لعام ١٩٧٧ هو تمرير قانون المناطق الحضرية الداخلية لعام ١٩٧٨ ، وهو العنصر الرئيسي الذي كان فيه إنشاء سبع شركات بين الحكومة المركزية والمحلية في محاولة لتسخير رأس المال الخاص من أجل إحياء الاقتصاد الحضري . كما تم التركيز على تحسين البيئة الاقتصادية للمدن من خلال تحول السياسة من برنامج المدن الجديدة إلى التجديد الحضري . وقد اعتمد وسيلة رئيسية لذلك البرنامج الحضري الموسع .

عمليا ، فشل الهجوم الوطني والمحلي الواسع النطاق على المشاكل الحضرية . على الرغم من أن التشخيص ينطوي على التزام طويل الأجل بموارد مالية كبيرة للتغلب على المشاكل العميقة الجذور في مراكز المدن ، إلا أن الشكوك حول حكمة الإنفاق العام "المفرط" قد ترسخت في النظام السياسي ، وكانت الخزنة حذرة تجاه أي التزام مالي . ونتيجة لذلك ، قدمت منحة الدعم القليل من الموارد الإضافية للسلطات الحضرية المضغوطة في وقت كانت فيه الاستراتيجية الاقتصادية الأوسع للحكومة تعني أن إنفاق السلطات المحلية قد تم تخفيضه بالفعل . في هذا المناخ من الانكماش ، ثبت أنه من الصعب على السلطات المحلية الحضرية "ثني" برامجها الرئيسية نحو المناطق الداخلية حيث تم تشجيعها على القيام بذلك .

الصعوبة الثانية للسياسة الحضرية هي القوة المتزايدة لفكرة أن عمل الدولة كان بطريقة غير فعالة في التعامل مع المشكلة الحضرية ، وأن القطاع الخاص يقدم حلاً أفضل . وهكذا ، من حيث مستوى الموارد على أرض الواقع ، كانت نتيجة الكتاب الأبيض لعام ١٩٧٧ محدودة . تكمن قيمته الرئيسية في تحديد الأسس الهيكلية لمشكلة مركز المدينة وإقراره ، وإن كان مؤقتاً ، بالدور المحتمل للقطاع الخاص في التجديد الحضري .

يمثل انتخاب حكومة محافظة برناسة مارجريت تاتشر عام ١٩٧٩ نقطة تحول في السياسة الحضرية البريطانية . بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٩٧ سعت الحكومات المحافظة المتعاقبة إلى الحد من مشاركة الحكومة المركزية في التجديد الحضري وتحويل السياسة من القطاع العام إلى القطاع الخاص . كان الدور الرئيسي المتوخى للقطاع العام هو جذب واستيعاب متطلبات المستثمرين من القطاع الخاص دون التأثير غير المبرر على قراراتهم التنموية .

ابرز هذا المنظور عدداً من المبادرات الجديدة التي أدخلها قانون تخطيط الحكومة المحلية والأراضي لعام ١٩٨٠ ، وأهمها بالنسبة للسياسة الحضرية كانت مفاهيم مناطق المؤسسات وشركات التنمية الحضرية . كان الإيمان الثابت للحكومة بقدرة القطاع الخاص على بدء التجديد الحضري واضحاً ، وأيضاً في مجموعة من المخططات الأخرى ، والتي تضمنت منح الأراضي المهجورة ومنح التنمية الحضرية ومشروع مركز المدينة والأعمال التجارية في المجتمع والمدينة لفرق العمل ، ومناطق التخطيط المبسطة ، وكليات المدينة التقنية ، والتطوير الحضري البريطاني ، والصناديق الاستثنائية للعمل السكني ، وحركة العقارات ، ومجالس التدريب والمشاريع وشركات التنمية المحلية .

شكلت مناطق المشاريع (EZs) لوجاً رئيسياً في استراتيجية المحافظين لإزالة لوائح الدولة بشأن استثمار رأس المال الخاص وزيادة نشاط الأعمال . تتمتع الشركات داخل المناطق الاقتصادية الخالصة بعدد من المزايا المالية والإدارية ، بما في ذلك التحرر من الضرائب المحلية لمدة عشر سنوات (يتم تعويض السلطات المحلية من قبل الخزنة) ، والإعفاءات الضريبية للنفقات الرأسمالية على المباني ونظام تخطيط مبسط يمنح إذن تلقائي لأنواع التطوير المعتمدة .

كان الافتراض الأساسي ، أنه من خلال تشجيع الشركات على تطوير المواقع الحضرية المهجورة ، يتم منح دفعة للاقتصاد المحلي بأكمله ، مما يؤدي إلى وظائف وفرص للمقيمين . من الناحية العملية ، كانت كفاءة التأثير المضاعف أقل من المتوقع ، وعلى الرغم من مزايا رأس المال ، ولا سيما الإعفاءات الضريبية ، لم تنجح المناطق الاقتصادية في إحياء النشاط الاقتصادي المحلي . ومن المفارقات ، أن أكثر المناطق الاقتصادية نجاحًا (مثل Corby و Clydebank) أثبتت أنها ليست كذلك حيث انسحب القطاع العام (على النحو المتوخى في نموذج EZ الأولي) ولكن تلك التي كانت فيها وكالة عامة واحدة تسيطر على جزء كبير من الأرض تمكنها من التأثير على استراتيجية تنمية متكاملة .

كما انعكست خصخصة السياسة الحضرية في إنشاء شركات التنمية الحضرية (UDCs) ، التي تم استثمارها بسلطات واسعة لاستخدام الأراضي والتنمية والمكلفة بمهمة أساسية متمثلة في خلق بيئة جذابة للاستثمار الخاص ، ويتم تعيين أعضائها من قبل الوزير . عادة ما تشمل أشخاصًا لديهم معرفة عملية بمنطقة التنمية الحضرية المسؤولة عنها الشركة المتحدة للتنمية ، وكذلك الأشخاص الذين لديهم روابط وثيقة مع مجتمع الأعمال .

يتم تمويل شركات التنمية مباشرة من الحكومة المركزية ، ولكن يمكنها أيضًا جمع التمويل من خلال بيع الأصول (الأراضي والممتلكات) والاقتراض . ولديها مجموعة واسعة من السلطات لاكتساب الأراضي واستصلاحها والتصرف فيها ، وتوفير البنية التحتية الأساسية . صلاحيتها العامة هي تجديد منطقتهم من خلال استخدام الأراضي والمباني بشكل فعال ، وتشجيع تنمية الصناعة والتجارة القائمة والجديدة ، وخلق بيئة جذابة ، وضمان توافر الإسكان والمرافق الاجتماعية لتشجيع الناس على العيش والعمل في المنطقة نفسها . وقد أثار التحيز الاقتصادي لهذا النهج انتقاد المحتوى الاجتماعي المحدود لمقترحات التنمية وسلط الضوء على مسألة : من هم المستفيدون المستهدفون من عملية التنمية ؟

كان الصراع بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية شرسًا بشكل خاص في لندن ووكلاندرز ، حيث استخدمت الخطة الاستراتيجية التي أعدتها السلطات المحلية نهجًا قائمًا على الاحتياجات مؤكدة عدم فقدان الوظائف الحالية ، وجذب وظائف جديدة تتناسب مع مهارات السكان ، لاستخدام الأراضي الشاغرة ومعالجة مشاكل الإسكان الحادة في شرق لندن ، وتحسين البيئة العامة . فضلت الحكومة المركزية اتباع نهج "الطلب القائم" مع التركيز على إنشاء اقتصاد جديد جذاب للشركات والمقيمين المحتملين من خارج المنطقة . في الواقع ، حولت شركة تطوير دوكلاندرز لندن (LDDC) تركيز التخطيط في محاولة لتحويل وظائف التصنيع نحو مخططات المكاتب والمخازن ومجمعات البيع بالتجزئة . في مجال الإسكان ، ركزت جهود UDC على مباني القطاع الخاص ، بينما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٤ ارتفعت قائمة الانتظار لسكنى منازل المجلس في منطقة نيوهام من ٢،٦٥٠ إلى ٩،١١٢ . وفي منطقة دوكلاندرز ككل ، ارتفعت نسبة المساكن التي يشغلها مالكوها خلال الثمانينيات من ٥% إلى ٣٦% ، بينما انخفضت حيازة السلطات المحلية من ٨٣% إلى ٤٤% .

على الرغم من محاولة البلديات الأقل نموا تلبية الاحتياجات المحلية خلال النصف الثاني من الثمانينيات (مع خطط للإسكان الاجتماعي وتنمية المجتمع) ، شهد الركود في أوائل التسعينيات وانهيار سوق العقارات عودة إلى المعايير المالية الصارمة في نشاطها بعد انتخابها عام ١٩٩٧ . سعت حكومة حزب العمال الجديد إلى استبدال إيديولوجية المؤسسة للسياسة الحضرية المحافظة (ينظر الفصل ٨) بطريق ثالث : "بين رأسمالية السوق الحر والديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية ؛ بين الفردية و عدم التدخل من جهة وتدخلات الشركات من جهة أخرى . فيما يتعلق بالسياسات الحضرية ، كان هذا يمثل ابتعاد الحكومة (التدخل المباشر للقطاع العام) لصالح الحكم (عمل متعدد الوكالات ، وجداول الأعمال المتفاوض عليها ، والسعي إلى توافق الآراء) ، حيث تتولى الدولة والسلطات المحلية ، توجيهها وليس ادارة لعملية التغيير الحضري .

تضمنت أدوات السياسة الرئيسية في هذا النهج ميزانية إعيد تشكيلها تستهدف ٨٠ ٪ من مواردها في المناطق الستين الأكثر حرماناً في بريطانيا ، مع تمويل للمشروع مشروط بالمشاركة المباشرة للمجتمعات المحلية . وعلى المنوال نفسه ، تم تصميم الصفقة الجديدة للمجتمعات التي تم إطلاقها في عام ١٩٩٨ بميزانية قدرها ٢ مليار جنيه إسترليني على مدى عشر سنوات لتحسين التعليم والصحة والحد من الجريمة وزيادة عدد الأشخاص العاملين في تسعة وثلاثين حياً سكنياً من خلال الشراكة المحلية من السكان والمنظمات المجتمعية والسلطات المحلية والشركات . وقد تم دعم هذه الاستراتيجيات من خلال مبادرات أخرى مثل التوظيف والتعليم ومجالات العمل الصحي وصندوق تجديد الأحياء السكنية ، المصممة لمعالجة المشاكل الخاصة بمناطق الحرمان داخل المدينة .

يعتمد تنفيذ ونجاح برامج الطريق الثالث على المجتمعات التي لديها القدرة على الانخراط كعملاء ديمقراطيين في عملية صنع القرار ، وعلى استعداد الحكومات المحلية لتفويض سلطات حقيقية إلى المستوى المحلي (ينظر الفصل ٢٠). من الناحية العملية ، أنتج طريق العمل الثالث عدداً كبيراً من السياسات (المتداخلة أحياناً) لإحداث التجديد الحضري . تشمل حزمة السياسات على مزيج من الاستمرارية من الماضي القريب (يتضح في استخدام مبادرة التمويل الخاص لتمويل التمويل العام) .

التشابه بين شركات التجديد الحضري الجديدة وشركات التنمية الحضرية المبكرة ، والأساليب الأحدث واضح ، (مع تركيز أكبر على الشراكة والمشاركة النشطة للمجتمع في صنع القرار) . هناك ميزتان هامتان أخريان للسياسة الحضرية في المملكة المتحدة هما الأهمية المستمرة للمبادرات القائمة على المنطقة للتخفيف من حدة الفقر والحرمان ؛ وتبادل السياسات عبر المحيط الأطلسي مع ، على سبيل المثال ، مناطق العمل في المملكة المتحدة التي تعكس مناطق التمكين الأمريكية وبرامج مؤسسات المجتمع ، ونمو مخططات تحسين منطقة الأعمال المركزية في المدن البريطانية (ينظر الفصل ٧) .

السياسة الحضرية في الولايات المتحدة

ازدادت المشاركة الفيدرالية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا الحضرية ، من حيث صياغة السياسات ، خلال فترة الكساد في ثلاثينيات القرن العشرين ، عندما دعم برنامج الصفقة الجديدة لفرانكلين روزفلت المواطنين الفقراء من خلال توفير الحد الأدنى للأجور ، والتأمين ضد البطالة والضمان الاجتماعي ، و الأمريكيون من الطبقة المتوسطة عبر برامج مخطط إدارة الإسكان الفيدرالي للرهن العقاري دون سعر السوق . بعد الحرب العالمية الثانية ، توسع دور الحكومة الفيدرالية في الحياة الحضرية على الرغم من أن السياسات لم تكن حضرية على وجه التحديد . (لقد رأينا بالفعل في الفصل ٧ كيف ساهم تأمين الرهن العقاري والتمويل الفيدرالي لنظام الطرق السريعة بين الولايات الى نمو ضواحي المدن الأمريكية.) خلال الستينيات ، زاد عدد البرامج الفيدرالية التي تستهدف المدينة بشكل خاص استجابة لنمو المناطق الحضرية وتفاقم مشاكل الفقر وأعمال الشغب في وقت الأزمات المالية للحكومات الحضرية .

في عام ١٩٦٥ تم إنشاء وزارة الإسكان والتنمية الحضرية كجزء من جمعية ليندون بي جونسون العظيمة . تضمنت البرامج الفيدرالية الجديدة الحرب على الفقر (التي كان من المفترض أن تمتد إلى ما بعد برامج تأمين الدخل الأساسي في عهد الصفقة الجديدة لتشمل التدريب الوظيفي لغير القادرين على العثور على عمل) ، وبرنامج العمل المجتمعي (المصمم لتسهيل أقصى مشاركة ممكنة من السكان في التنظيم المحلي لخدمات مكافحة الفقر) وبرنامج المدن النموذجية (الذي يهدف إلى تجديد شامل الأحياء الفقيرة الحضرية في ١٥٠ مدينة مختارة).

انتهى عصر "الفدرالية الإبداعية" ونطاقها الواسع من البرامج الحضرية الفئوية بمفهوم ريتشارد نيكسون (١٩٦٩-١٩٧٤) للفدرالية الجديدة . كان الهدف السياسي المعلن هو السماح للمحليات باتخاذ قرارات الإنفاق على أساس المعرفة المحلية . وبناءً على ذلك ، كانت المبادرتان الرئيسيتان : نظامًا لتقاسم الإيرادات العامة الذي زود المدن بالأموال وفقًا لصيغة قائمة على الاحتياجات ، ودمج البرامج الفردية في منحة الكتلة . كان أهمها منحة كتلة التنمية المجتمعية (CDBG) التي عززت سبع منح قاطعة ، بما في ذلك المنح للتجديد الحضري وبرنامج المدن النموذجية . فيما يتعلق بالتأثير الاجتماعي ، هناك أدلة على أنه ، بسبب المستوى العالي من السلطة التقديرية المحلية ، حدث ما يصل إلى ٤٠ % من نفقات CDBG في المناطق الحضرية الأكثر ثراء . على سبيل المثال ، استخدمت بلدة Little Rock AR مبلغ ١٥٠,٠٠٠ دولار من CDBG لبناء ملعب تنس في منطقة غنية .

يهدف برنامج منحة عمل التنمية الحضرية (UDAG) تحت إدارة كارتر إلى تشجيع الاستثمار الخاص في المجتمعات المنكوبة عن طريق استخدام المنح الفيدرالية للفادة من الأموال الخاصة في خطط تطوير القطاع الخاص - العام . وقد تم تمديد إعادة توجيه السياسة الحضرية نحو التنمية الاقتصادية الحضرية بقيادة القطاع الخاص من قبل إدارات اليمين الجديد اللاحقة لرونالد ريجان وجورج بوش ، الذين يؤمنون ، مثل مارغريت تاتشر في المملكة المتحدة ، بقوة قوى السوق غير المقيدة لخلق بيئة مزدهرة الاقتصاد الذي من خلاله "تندفق" المنافع إلى معظم قطاعات المجتمع ، تاركة المشاكل المتبقية التي يجب معالجتها محددة وموجهة نحو الناس بدلاً من السياسات الموجهة نحو المكان . تم تخفيض أو إلغاء البرامج التي تعد ذات نتائج عكسية ، بما في ذلك UDAGs والإسكان المدعوم . وقد انعكس انسحاب تدخل الحكومة في السياسة والتخطيط الحضري من خلال خفض الإنفاق الفيدرالي على المدن الأمريكية بنسبة ٥٩ % بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٢ .

بعد وصول إدارة كلينتون إلى السلطة في عام ١٩٩٣ ، تصدرت سياسة المناطق الحضرية بمفهوم مناطق التمكين ومجتمعات المشاريع . تتلقى المناطق الاقتصادية الخالصة / المفوضية الأوروبية استثمارات فيدرالية بالإضافة إلى حوافز ضريبية للمساعدة في خلق فرص العمل ، لتكون مؤهلة لهذا البرنامج . كان من المتوقع أن تحصل المدن على التزام باستثمار القطاع الخاص وإشراك المجتمع في تخطيط وتنفيذ المبادرة . وبحلول عام ٢٠٠٠ تم تعيين ٢٢ منطقة اقتصادية . أمرت EZs ثمانية أخرى في عام ٢٠٠٢ ، جنباً إلى جنب مع ثمانية وعشرون من مجتمعات التجديد الحضري التي تتوفر فيها الحوافز الضريبية (ولكن ليس التمويل الفيدرالي المباشر) لتحفيز نمو الوظائف في القطاع الخاص المحلي والتنمية الاقتصادية . تغطي منطقة ديترويت يو آر سي ، على سبيل المثال ، ٢٥ ميلاً مربعاً وتحتوي على ١٢٠,٠٠٠ مقيم ، يعيش ٤٠ % منهم في فقر .

إن استخدام الحوافز الضريبية لتعزيز التجديد الحضري هو عنصر أساسي في السياسة الحضرية للولايات المتحدة . تشمل المبادرات الرئيسية التي تتضمن تدابير ضريبية للمناطق الاقتصادية الخالصة على المستوى الفيدرالي ، والمناطق الاقتصادية الخالصة على مستوى الولاية ، والتمويل الإضافي الضريبي (TIF) على مستوى المدينة ، وتحسين منطقة الأعمال التجارية على مستوى الأحياء السكنية . TIF هي آلية تخصص الزيادات المستقبلية في الضرائب العقارية من منطقة معينة لدفع ثمن التحسينات في هذا المجال . كانت كاليفورنيا رائدة في ذلك ١٩٥٢ ، حيث تم اعتماد TIF على نطاق واسع من قبل البلديات لتمويل تحسينات البنية التحتية والتنمية الاقتصادية في المناطق المستهدفة . يجد هذا المبدأ صدى في تفكير العمل الجديد ، وبالتالي يمكن تطبيقه أيضاً في المملكة المتحدة .

شراكه القطاع العام والخاص

تم دعم التوجه الريادي للسياسة الحضرية خلال الثمانينيات من خلال التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص (ينظر الفصل ٨) . هذا النهج يعود إلى الكثير من الخبرة في مدن

أمريكا الشمالية ، حيث تعود ممارسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التجديد الحضري إلى أكثر من نصف قرن . في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، واجهت حكومات المدن الأمريكية ، التي واجهت الوباء المتزايد في مناطق وسط المدينة ، وجذبت من خلال التمويل الفيدرالي لبرنامج التجديد الحضري ، قواها مع المطورين الخاصين في شركات إعادة التطوير "شبه العامة" التي كانت قادرة على تجنب الإجراءات التقليدية لرسم السياسات البلدية . بحلول الستينيات ، أنتجت هذه الشراكات مع حكومة منطقة الأعمال التجارية المركزية مجموعة من عمليات إعادة تطوير وسط المدينة ، بما في ذلك المثلث الذهبي في بيتسبرغ ، ومركز تشارلز بالتيمور ومركز نيكوليت في مينيابوليس .

في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ، وبسبب مشاكل إزالة التصنيع والضيق المالي ، تجاوزت حكومات المدن التعاون مع مشروع واحد مع المطورين . في سياق المنافسة المتزايدة بين المدن على الاستثمار الخاص ، والحكومات البلدية ، وخاصة تلك ذات المستوى الرفيع أصبح رؤساء البلديات "المعززون" رواد أعمال ، ويقدمون دعماً وحوافزاً واسعة النطاق لجذب المطورين ، وغالباً ما يصبحون مطورين مشاركين لمشاريع إعادة تطوير . أصبحت الشراكات بين القطاعين العام والخاص حجر الزاوية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية لجميع استراتيجيات المدن الأمريكية تقريباً التي ركزت على خلق مناخ عمل جيد .

تجلى هذا الاتجاه من خلال "Rouse-ification" في وسط المدينة عبر الولايات المتحدة . مع إنتاجها لأماكن سوق المهرجانات في بوسطن (فانويل هول) ، نيويورك (ساوث ستريت سيبورت) ، بالتيمور (هاربوربليس) ، ميلووكي (جراند أفينيو مول) وسانت لويس (يونيون ستيتش) ، أصبحت شركة روس المطور الرئيسي لوسط البلد . كما لاحظ ليفين :
يرجع الفضل إلى مشاريع Rouse ، بهندستها المميزة والربط المبتكر للترفيه والتجزئة ، في تغيير صورة مراكز المدن ، وتحفيز إعادة تطوير وسط المدينة العرضي ، وإحياء ثقة المستثمرين في مناطق وسط المدينة ، وجميع العوامل التي جعلت رؤساء البلديات حريصين على ترويج النمو والمطالبة بالانتماء السياسي لذلك ، واقناع شركة روس للتوجه إلى مدنها .
كان التأثير التوزيعي لهذه المشاريع غير متكافئ في المعتاد ، حيث أن معظم وسط المدن التي أعيد تطويرها تشبه "جزر التجديد في بحار الاضمحلال" . يُنشر ميناء بالتيمور الداخلي كنموذج وطني لاستصلاح الواجهة البحرية العامة-الخاصة ، ولكن خلال الدورة من إعادة تطويرها ، زاد معدل الفقر في ٩٠ ٪ في الأحياء غير البيضاء في المدينة نتيجة التنمية في الأحياء السكنية المجاورة . بالإضافة إلى ذلك ، نظراً لأن أنواع الوظائف التي تم إنشاؤها من غير المرجح أن توفر فرص عمل للفقراء في المناطق الحضرية والأقليات ، فإن العديد من فوائد إعادة التطوير يأخذها المسافرون في الضواحي . إن فعالية الاعتماد على تأثير "النزول" ، بدلاً من الاستهداف العام لتشجيع التنمية الاقتصادية في الأحياء الحضرية الأكثر معاناة ، هي موضع تساؤل .

تجديد صمام الملكية

لعبت التنمية القائمة على الممتلكات دوراً بارزاً في مشاريع التجديد الحضري التي تنفذها الشراكات بين القطاعين العام والخاص . يشير تطوير الملكية إلى تجميع التمويل والأراضي ومواد البناء والعمالة لإنتاج أو تحسين المباني لأغراض الإسكان والاستثمار . استخدمت حكومات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، في بعض الأحيان الممتلكات كأداة لإدارة الاقتصاد الكلي أو تعزيزها أو تثبيطها . الطلب الكلي عن طريق ضخ الموارد العامة أو سحبها من بناء المنازل والطرق والسكك الحديدية والمدارس وغيرها من البنية التحتية المادية . كما تم استخدام الملكية على نطاق واسع منذ الثلاثينيات لتعزيز التنمية الإقليمية بشكل رئيسي من خلال توفير المصانع المتقدمة والمدن الصناعية والبنية التحتية المرتبطة بها . خلال الثمانينيات من القرن الماضي ، احتل التجديد بقيادة الملكية مكاناً مركزياً في السياسة الحضرية ، حيث ظهر

الدور الرئيسي للقطاع الخاص بشكل أوضح في المشاريع الرئيسية مثل إعادة تطوير كناري وارف في دوكلاندز بلندن أو تحويل الواجهة البحرية في بالتيمور.

إن تطوير الممتلكات وحده ليس أساساً كافياً للتجديد الاقتصادي الحضري . على الرغم من أن تطوير العقارات وإعادة تأهيلها يمكن أن يحسن البيئة السكنية (ينظر الفصل ١٠) ومشاريع البناء يمكن أن توفر مجالاً للعمل ، إلا أن النهج الذي يقوده العقار يفشل في النظر في القضايا الحاسمة التالية :-

١. تنمية الموارد البشرية ، مثل التعليم والتدريب ، والتي لها آثاراً طويلة المدى على دخول الناس وفرص العمل ؛

٢. القدرة التنافسية الكامنة للإنتاج المحلي ؛

٣. الاستثمار في البنية التحتية مثل النقل والاتصالات .

قيمة إعادة التطوير الموجه للممتلكات المحلية ، ودوره قوي عندما تكون التدابير مناسبة فهناك مشاكل مرتبطة بالأراضي أو ظروف البناء أو حيث يؤدي النقص في المساحة الأرضية إلى تقييد الاستثمار الداخلي والنمو المحلي . وقد يؤدي التطوير العقاري غير المنضبط إلى رفع أسعار العقارات المحلية ، وتشجيع المضاربة على الأراضي وتشريد الأنشطة الاقتصادية القائمة والسكان غير القادرين على تحمل ارتفاع الإيجارات . بشكل عام ، تفضيل سوق رأس المال للإقراض والمضاربة على المدى القصير بدلاً من الاستثمار طويل الأجل الذي يمكن أن يحول رأس المال المالي إلى عقار وبعيداً عن الأنشطة الأكثر إنتاجية مثل التصنيع في أي مكان . كان تأثير إعادة التطوير الحضري بقيادة الممتلكات أكثر وضوحاً مما كان عليه في المدينتين العالميتين لندن ونيويورك ، حيث ، خلال الثمانينيات على وجه الخصوص ، تفاعل نمو صناعة الخدمات المالية والتوسع المصاحب في المساحات المكتبية إعادة هندسة الهيكل الرئيسي للمساحات الحضرية .

في نهاية الثمانينيات ، كانت لندن تشهد أكبر ازدهاراً في بناء المكاتب في تاريخها نتيجة لانتفاخ الحكومة المحافظة على ساحة تطوير عقاري كانت تخضع للتنظيم العالي لمشروعات المضاربة . ظهر الكثير من التطور الجديد في القلب التقليدي للمدينة ، التي سعت لحماية نفسها من تسرب نشاط القطاع المالي إلى المنافسين الأوروبيين مثل فرانكفورت وباريس ، وكذلك إلى دوكلاندز الناشئة ، مع تطورها الرائد في كناري وارف . إن إعادة بناء دوكلاندز لندن هو جزء من إستراتيجية عشرين عاماً أطول لإعادة تطوير منطقة نهر التايمز الفرعية التي تمتد ٣٢ ميلاً (٥٢ كم) من دوكلاندز القديمة إلى مصب نهر تيمز.

الصناعات الثقافية وإعادة الإعمار

اكتسب الاقتصاد الثقافي لمدن ما بعد الصناعة / ما بعد الحداثة أهمية متزايدة . يشمل الإنتاج الثقافي أنشطة مثل الطباعة والنشر وإنتاج الأفلام والإذاعة والتلفزيون والمسرح والمكتبات والمتاحف والمعارض الفنية . كما يتم تضمين الأنشطة ذات الصلة بالأزياء والسياحة والرياضة في بعض تعريفات قطاع الصناعات الثقافية . مثل هذه الأنشطة تتقاطع مع فجوة استهلاك الإنتاج التقليدية ، وتطمس التمييز بين وظائف المدن كمراكز للإنتاج والاستهلاك ، وتضيء مفهوم ما بعد الحداثة / ما بعد الحداثة للتخصص المرن . تمثل لوس أنجلوس أكبر اقتصاد للصناعات الثقافية في أمريكا الشمالية ، إن لم يكن في العالم .

في بريطانيا ، تزامن نشاط الإنتاج والاستهلاك في "مساحات الاستهلاك" في تجديد المناطق المفضلة مثل ربع الصناعات الثقافية في شيفيلد ، مع التركيز على الإنتاج الإعلامي ، وربع سوق الدانتيل في نوتنغهام ، مع تركيزه على الموضة ، كما تضمنت عمليات تطوير صناعات التصميم والإعلام و تطوير الصناعات الثقافية في المدن المعاصرة إعادة تطوير المظاهر العمرانية الحضرية السابقة كمناطق تراثية مثل منطقة جاستاون في فانكوفر وألبرت دوك في ليفربول وميرشانت سيتي في غلاسكو . حيث تتنافس الأماكن الحضرية داخل الاقتصاد العالمي على الاستثمار المحدود غالباً ما يعتمد نجاحها على التلاعب الواعي والمتعمد

للثقافة في محاولة لتعزيز صورتها وجاذبيتها . أشار منتقدو الاستراتيجيات القائمة على الثقافة للتجديد الحضري إلى عدد من المشكلات ، بما في ذلك التوزيع غير المتكافئ للفوائد و تكاليف المجتمع الحضري ككل .

السياحة الحضرية وتنمية مراكز المدن

السياحة ، إلى جانب الخدمات المالية وخدمات الأعمال ، هي أحد أسرع المكونات نمواً في قطاع الخدمات . يكتسي "اقتصاد الزائرين" أهمية متزايدة في العديد من مدن ما بعد الصناعة ، ويُعد الترويج للسياحة والترفيه عنصراً أساسياً في إستراتيجيات تنشيط وسط المدينة . تستقطب لاس فيغاس ، المساحة الاستهلاكية النموذجية لما بعد الحداثة التي تستغرق أربعة وعشرين ساعة ، أكثر من ٤٦ مليون زائر سنوياً . في بريطانيا ، استخدمت مدينة غلاسكو الفنون والمناسبات الخاصة (مثل تسمية مدينة الثقافة الأوروبية ، ١٩٩٠) لإعادة تسمية صورتها من صورة المدينة الصناعية المتدهورة وزيادة عدد الزوار . يقال أن الإعلان عن المدينة كوجهة سياحية والانخراط في فعاليات ترويجية ، مثل المهرجانات الفنية والأحداث الرياضية والمعارض العالمية ، يفيد الجهود المبذولة لجذب الأنشطة الاقتصادية . قد يجذب مركز المدينة الذي تم تنشيطه سكان الطبقة الوسطى إلى المركز ، في حين أن المرافق الجديدة التي تم إنشاؤها جزئياً لجذب السياح ستكون متاحة أيضاً للسكان المحليين . يؤكد منتقدو التنمية المرتكزة على السياحة أن هذه الصناعة لا توفر سوى عمل موسمي منخفض الأجر .

ومع ذلك ، فإن العديد من مكونات السياحة الحضرية ، مثل المؤتمرات ، لا تشهد سوى اختلافات موسمية طفيفة . توفر الصناعة أيضاً العمالة الماهرة على مستوى الإدارة ، في حين أن توافر العمالة منخفضة المهارة في المؤسسات السياحية ذات الموقع المركزي قد تفيد السكان المحليين . وهناك انتقاد آخر يتعلق بالتحويل المحتمل للأموال العامة من الخدمات ذات المنفعة المباشرة إلى المجموعات المقيمة ، وخطر قيام المدن بدعم عوامل الجذب للزوار الخاسرة الاستفادة من الشركات الخاصة . في عدد من المدن الأمريكية ، تم تقليل قوة هذه الانتقادات من خلال استخدام ضريبة الغرفة أو ضريبة المبيعات التي تنقل تكاليف التطوير إلى الزوار . إن حساب تكاليف وفوائد السياحة الحضرية معقد بسبب حقيقة أن التأثير منتشر عبر العديد من القطاعات ، من مناطق الجذب للزوار إلى المتاجر ووسائل النقل . يجب على سلطات المدينة الفردية أن تقرر ما إذا كان التوازن مناسباً لهم .

نهج تنمية السوق الحضري

انتقدت النهج غير القائمة على تنمية السوق الحضرية ، التي روجت لها الحكومات المحافظة في المملكة المتحدة خلال الثمانينيات ، والذي وصف سياسة الأقران بأنها "لحاف خليط من التعقيد والخصوصية" ووصف المبادرات الحضرية كونها تفتقر إلى التنسيق وليس لديها أي إحساس بالاتجاه الاستراتيجي ، مع البرامج التي تعمل بشكل متكرر في عزلة وغالبا ما تتنافس مع بعضها البعض . كان رد الحكومة هو تجميع موارد عشرين برنامجاً مختلفاً في ميزانية تجديد واحدة (SRB) من ١٩٩٤ . ومع ذلك ، كان هذا بمثابة انخفاضاً بنحو ٣٠٠ مليون جنيه إسترليني في الأموال المتاحة ، من ١,٦ مليار جنيه إسترليني لبرنامج مكافئة SRB في ١٩٩٢-٣ إلى ١,٣ مليار جنيه إسترليني في ١٩٩٦-٢٠٠٧ .

وفقاً لبرادفورد ورويسون (١٩٩٥) ، "كان حجم الأموال التي تدخل في السياسة الحضرية ضئيلاً مقارنة بحجم المشكلات التي يتم معالجتها" . مبرر النهج الذي يفقد السوق في مراكز التجديد الحضري حول مفهوم التدهور ، الذي يجادل بأنه على المدى الطويل ، توفر قاعدة إيرادات المدينة الموسعة التي تم إنشاؤها بواسطة تنشيط المنطقة المركزية أموالاً يمكن استخدامها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية . ولكن من الناحية العملية ، يتم إعادة تدوير هذه الأموال بشكل عام إلى مزيد من أنشطة التنمية . تشير الأدلة المتاحة إلى أنه من السذاجة توقع تأثير القطاع الخاص "الواعي من الناحية الأخلاقية" إعادة اعمار المناطق الحضرية المتهالكة .

تستند قرارات الاستثمار في القطاع الخاص إلى حد كبير على المصلحة الذاتية وليس الأعمال الخيرية . إن خصخصة التنمية الحضرية تعني حتمًا قبول سياسة الفرز والتركيز على المناطق ذات الإمكانيات الاقتصادية الكبرى - مع عواقب سلبية على مناطق أخرى . من أجل معالجة مشاكل الفقر والحرمان ، يجب أن تمتلك السياسة الحضرية بعدًا اجتماعيًا واقتصاديًا . يجب أن يهتم كثيرًا بتوزيع الثروة بقدر الاهتمام بتكوين الثروة . لم تظهر هذه المعايير الاجتماعية بشكل بارز في السياسة الحضرية من أعلى إلى أسفل في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأخير من القرن العشرين .

تجديد حضري من أسفل لأعلى

يركز منظور من أسفل إلى أعلى على استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية التي بدأتها السلطات الحضرية والجهود الشعبية أو الجهود القائمة في الأحياء السكنية للفادة من فوائد إعادة الهيكلة الحضرية للسكان المحليين .

المبادرات الاقتصادية المحلية وقد تم استخدام مجموعة واسعة من الاستراتيجيات الاقتصادية المحلية في محاولة لمكافحة الآثار السلبية لعولمة رأس المال . وتتراوح هذه بين الأساليب التقليدية ، بما في ذلك دعم المشاريع الخاصة (من خلال توفير المواقع والمباني والبنية التحتية والمنح والإعفاءات الضريبية) ووضع التسويق إلى الاستراتيجيات الأكثر جذرية التي تتحدى أساس الاقتصاد السياسي المهيمن . تسعى مبادرات الاقتصاد المحلي الراديكالي إلى تخفيف أثر التنمية غير المتكافئة حول المناطق الحضرية المكتنبة من خلال تركيز الانتباه على التكاليف الاجتماعية المرتبطة بالقدرة غير المقيدة لمؤسسات رأس المال المشترك على نقل الاستثمارات بين المواقع العالمية بحثًا عن أقصى ربح . الأهداف المحددة لمبادرات التوظيف المحلية هي :-

- ١ . توفير وسائل التدخل المباشر في الاقتصاد المحلي من أجل منع فقدان الوظائف من خلال إغلاق المصانع أو التكرار في الموقع ؛
- ٢ . التخطيط لتنمية الاقتصاد المحلي على المدى الطويل من أجل تأمين العمالة والإنتاج في المستقبل لتلبية الاحتياجات الاجتماعية ؛
- ٣ . دعم العاطلين عن طريق كسر عزلتهم عن عالم العمل وتسهيل عودتهم إلى العمل عن طريق التدريب وأشكال الدعم الأخرى ؛
- ٤ . تحسين نوعية العمالة وزيادة فرص العمل للفئات المحرومة في سوق العمل المحلية ؛
- ٥ . استكشاف أشكالًا بديلة لتنظيم الأعمال وبسط سيطرة العمال .

كانت مجالس إدارة الشركات المحلية هي الوسيلة الرئيسية لتعزيز استراتيجية "الاشتراكية المحلية" ، التي أعقبها عددًا من المجالس التي يسيطر عليها العمال في أوائل الثمانينيات . وقد صاغ مجلس لندن الكبرى السابق أكثر استراتيجيات التدخل الاقتصادي المحلي انتشارًا . ومع ذلك ، فإن حجم المشكلات التي تؤثر على المناطق المحرومة في لندن ، والتوتر بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للاستراتيجية ، يعني أنه حتى هذه المبادرة الشاملة كانت غير قادرة على مكافحة الاتجاهات الهيكلية السلبية التي تؤثر على الاقتصاد الحضري . بعد إلغاء المقاطعات الحضرية في عام ١٩٨٥ ، تبدد الكثير من زخم الاشتراكية المحلية ومجالس الشركات المحلية .

فيما يتعلق بالنطاق العام للمشكلة الحضرية ، كان تأثير مجالس المشاريع المحلية هامشيًا . فعلى الرغم من تكلفة كل وظيفة بالنسبة للخزانة العامة ، إلا أنها تُصنف كواحدة من أكثر وكالات التجديد الحضري فعالية من حيث التكلفة ، إلا أن أكبر مساهمة لها كانت رمزية في إظهار وجود استراتيجيات اقتصادية بديلة لتلك التي تهيمن على السياسة الحضرية المعاصرة . على النقيض من الاشتراكية المحلية ، سعت بعض المدن الأمريكية إلى الاستفادة من إعادة التنمية الحضرية من خلال العمل كوكلاء رأسماليين . وبدلاً من القيام بدور تمكيني في إعادة تطوير وسط المدينة ، أصبح القطاع العام اللاعب الرئيسي ، حيث ركز على عوائد استثمار المشروع مثل القطاع الخاص . يتميز هذا النهج ، المشار إليه بالرأسمالية البلدية ،

بالقطاع العام الذي يقوم بمشاريع عالية المخاطر باستخدام آليات تمويل مبتكرة ، مثل سندات المضاربة وتمويل الزيادة الضريبية . كما يقود القطاع العام بشكل روتيني شراكات التنمية بين القطاعين العام والخاص ، وينظم وكالات إعادة التطوير التابعة له ككيانات شبه حكومية قادرة على العمل خارج القيود المفروضة على الوكالات الحكومية النموذجية . فعلى سبيل المثال ، تستفيد سلطة Battery Park City شبه العامة في نيويورك من الإيرادات التي تحققها المشاريع في منطقة إعادة التطوير الخاصة بها ، بينما في سان دييغو تم تصميم مشروع Ballpark في المدينة لضمان إعادة تطوير منطقة East Village . والفرق الرئيسي بين الرأسمالية البلدية وترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص السابقة هو أن القطاع العام لم يعد مجرد وكالة ريادية تسهل إعادة تطوير وسط المدينة ولكنه يعمل كوكيل رأسمالي نشط يسعى للحصول على عوائد مالية من استثماراته .

سياسات التخطيط

تتمثل إحدى الصعوبات الرئيسية أمام المحاولات المحلية لإعادة تنشيط البيئات الحضرية المتدهورة في إحجام مفهوم رأس المال عن الاستثمار في المناطق التي يُنظر إليها على أنها تفتقر إلى إمكانات السوق . في بعض الحالات ، قد تقتنع الشركات بالحفاظ على الاستثمار أو زيادته في منطقة ما بوجود مصلحة ذاتية لها به (على سبيل المثال ، قد تفضل شركة ذات استثمار كبير في مصنع دعم المبادرات لتعزيز التنمية المحلية كبديل للانتقال) ، ولكن بشكل عام بعض الضغوط الاقتصادية مطلوبة لإقناع رأس المال للدخول في شراكة مع السلطات والمجتمعات المحلية . تم استخدام ثلاثة أنواع من الإستراتيجيات لتحقيق ذلك :-

تخطيط الأسهم

إن المفهوم الأساسي الذي يقوم عليه تخطيط الأسهم هو أن التشغيل غير المقيد للنظام الرأسمالي ينتج عنه مساوئ للفقراء . لذلك يجب على المخططين المحترفين المهتمين الاضطلاع بدور تدخلي للناشطين الملتزمين سياسياً لحماية مصالح الفقراء في مواجهة التنمية الاقتصادية المدفوعة بالربح وقرارات استخدام الأراضي من قبل الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين الرئيسيين (ينظر الفصل ٧). يسعى "مخطو المناصرة" هؤلاء إلى تغيير القرارات التجارية والمالية التي تخلق مشاكل اجتماعية حضرية مثل تبطيخ دعم البنوك ، وعدم استثمار أحياء سكنية معينة ، والنقل للضواحي الصناعة والأعمال ، وخطط إعادة التطوير المكلفة اجتماعياً .

مارست لجنة تخطيط مدينة كليفلاند أوهايو بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٩ تخطيط الأسهم أو "الراديكالية البراغمية" من أجل "توفير مجموعة أوسع من الخيارات لسكان كليفلاند الذين لديهم خيارات قليلة ، لأي مشروع إعادة تطوير مقترح . قام موظفو التخطيط بتحليل التأثير الاجتماعي وذلك بفحص الاجابة عن أسئلة مثل ما إذا كان سيوفر المزيد من الوظائف بأجور ملائمة لسكان المدينة ، والتأثير على مستوى وجودة الخدمات العامة ، وما إذا كان سيدعم حيوية الحي أو يساهم في انخفاضها . المشاريع التي فشلت في تلبية هذه المؤشرات عارضت لجنة التخطيط عليها . منذ عام ١٩٧٩ ، عادت كليفلاند إلى نمط أكثر تقليدية لتخطيط المدن ، وتم التأكيد على قوة المستثمرين من القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية .

التنمية المرتبطة

تقدم التنمية المرتبطة للمستثمرين والمطورين من القطاع الخاص خياراً مقيداً لفرص الاستثمار في محاولة لحث نمط نمو أكثر توازناً اجتماعياً ومكانياً . قد تشمل السياسات ، في مجال الإسكان ، "تقسيم المناطق" ، الأمر الذي يتطلب من المطورين وضع جانبا وحدات سكنية منخفضة التكلفة في مشاريع بسعر السوق لتخصيصها من قبل جمعية الإسكان المجاورة السكنية . يمكن أن تشمل استراتيجيات التوظيف المرتبطة شرطاً على المطورين التجاريين لتوظيف العمالة من مناطق جغرافية محددة ومجموعات اجتماعية معينة . يمكن لهذا المزيج من التنظيم

والشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمعي أن يؤثر على توزيع أكثر إنصافاً لفوائد النمو الحضري ، لكن سياسات عصر الارتباط ليست حلاً سحرياً للنمو الحضري غير المتساوي . يعتمد مدى تأثير القطاع العام على قرارات الاستثمار الخاص على جاذبية المدينة لرأس المال ؛ ولكن نادراً ما لا توجد إمكانية للربط . تمتلك معظم المناطق الحضرية مواقعاً جذابة بما فيه الكفاية لرأس المال للحصول على قسط يتم فرضه لصالح المجتمع ككل . في حين أن نوع وقيمة أي قسط هي أموراً يقررها القادة السياسيون المحليون ، فإن هذه الاستراتيجية توفر وسيلة مباشرة لإعادة توزيع بعض أرباح تطوير المنطقة المركزية على الأقل إلى الأجزاء الأقل حظاً في المدينة .

التخطيط الشعبي

التخطيط الشعبي يعني التخطيط من قبل المجتمعات المحلية في أحيانهم ولها . يتضمن صياغة مقترحات التخطيط وتنفيذها من قبل منظمات المجتمع المحلي ، ويستند إلى التعاون الوثيق بين المجتمع وهيئة التخطيط المحلية التي توافق على اعتماد الخطة الشعبية كسياسة رسمية . مثال على التخطيط الشعبي في الممارسة العملية يتم توفيره من خلال إعادة التطوير لمنطقة كوين ستريت في واترلو في وسط لندن . في أواخر السبعينيات ، نشأ صراع بين خطة تجارية لتطوير المكاتب والفنادق و الإسكان الاجتماعي المستأجر والعمالة والمرافق المحلية . بعد عدة سنوات من الاستفسارات التخطيطية ، والاحتجاجات والمظاهرات ، والإجراءات القانونية ضد الوزير ، باع المطورون التجاريون الأرض إلى مجلس لندن الكبرى الذي يسيطر عليه العمال ، والذي باعه إلى مجموعة تنمية مجتمعية جديدة مولت عملية الشراء بالرهون العقارية المقدمة من GLC ومجلس مؤسسة لندن الكبرى . ومهد ذلك الطريق لتنفيذ الخطة الشعبية لـ Coin Street .

تمثل مبادرة دودلي ستريت في بوسطن مثالاً آخر على التجديد الحضري المحكوم محلياً . مجتمع محروم من ١٢٠٠٠ مقيم ، استحدثوا منظمة فعالة سياسياً مكنت المجتمع من تكوين شراكة مع City Hall حيث يتحمل الناس مسؤولية إعادة التطوير . سيطر المجتمع على سوق الأراضي المحلية من خلال منح شركة بوسطن للتنمية ملكية دائمة للأراضي المهجورة في المنطقة . بالإضافة إلى ذلك ، تم تمويل الشراء الإجمالي للأراضي المملوكة للقطاع الخاص من خلال قرض مؤسسة فورد ، في حين أن الأرض المملوكة من قبل القطاع العام كانت موهوبة للمجتمع . توضح أمثلة Coin Street و Dudley Street أنه في حين يمكن للمجتمعات المحلية التأثير على تطوير بيئتها ، يعتمد النجاح غالباً على دعم سلطة محلية متعاطفة ومستعدة للتدخل في عملية إعادة التطوير الحضري التي تقود السوق . ويتجلى ذلك في فشل المجتمعات المحلية في السيطرة على التطورات في London Docklands وفي Tolmers Square ، شمال لندن .

الاقتصاد الاجتماعي

تم دمج جميع استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية "من أسفل إلى أعلى" التي تم فحصها حتى الآن في الاقتصاد الرسمي . هناك نهج بديل للتخفيف من الحرمان المحلي من خلال العمل في الاقتصاد غير الرسمي أو التكميلي . التركيز بشكل خاص على المبادرات داخل القطاع التطوعي . وتشمل هذه ما يلي :-

أعمال المجتمع ، تعد الأعمال المجتمعية شكلاً آخر من أشكال المبادرة الاقتصادية المحلية التي تتبع من حقيقة أن قوى السوق عاجزة إلى حد كبير في المناطق الحضرية الأكثر حرماناً . وهي في الأساس منظمة يمتلكها ويسيطر عليها المجتمع المحلي ، بعضوية مفتوحة لجميع السكان ، تهدف إلى خلق وظائف الدعم الذاتي في نهاية المطاف للسكان المحليين ، واستخدام الأرباح المحققة من الأنشطة التجارية إما لخلق المزيد من فرص العمل أو لتقديم الخدمات المحلية أو دعم العمل الخيري المحلي . التواصل الاجتماعي يمكن أن يميز الشركات عن المؤسسات المجتمعية الأخرى ، مثل الاتحادات الائتمانية أو التعاونيات السكنية ، من خلال حقيقة أن

معظمها يشارك في أكثر من نشاط واحد . من الناحية العملية ، على الرغم من وجود تأثيرات مضاعفة ، بما في ذلك تعزيز قوة الإنفاق المحلي وبعض التخفيض في مجموع العاطلين عن العمل لفترات طويلة ، كان الأثر الاقتصادي للشركات المجتمعية في المناطق الحضرية في بريطانيا هامشيًا في حجم المشاكل التي تواجه المجتمعات المكتنبة .

مؤسسات تنمية المجتمع ، اكتسبت التنمية الاقتصادية المجتمعية أهمية كبيرة في الولايات المتحدة للمجموعات المعنية تقليديًا بالدعوة وتقديم خدمات المجتمع (ينظر الفصل ٢٠). كانت إحدى الوسائل المهمة هي شركة تنمية المجتمع ، التي ظهرت لأول مرة في أواخر الستينيات استجابة للاضطرابات في المدن الأمريكية . يمكن وصف شركات التنمية المجتمعية بأنها شركات ديمقراطية مسؤولة أمام سكان المجتمع المحلي من خلال السماح لهم بأن يصبحوا أعضاء مقابل رسوم رمزية والمشاركة بشكل متساوٍ في صياغة سياسة المنظمة .

هناك تناقض كبير مع الأعمال المجتمعية في المملكة المتحدة هو أن مراكز التنمية المجتمعية تتخبط بشكل عام في مجموعة أوسع من الأنشطة ، مثل تعزيز الاتحادات الائتمانية ، وتوفير إسكان منخفض الدخل ، والرؤية المؤيدة لمبادرات التعليم والتدريب ، ودعم المشاريع الجديدة . الهدف هو أن تتفاعل مختلف الأنشطة الفرعية لضمان أن الكل أكبر من مجموع الأجزاء . على سبيل المثال ، إذا تم الحصول على منحة لإعادة تأهيل المساكن ، عن طريق إنشاء شركة بناء للقيام بالعمل ، فإن مركز السيطرة على الأمراض يمكن أن يوفر فرص عمل محلية ويضمن تداول الأموال في اقتصاد الحي السكني . وهذا بدوره قد يعزز ربحية مركز تسوق محلي جديد تحاول مراكز السيطرة على الأمراض إنشائه أيضًا . علاوة على ذلك ، غالبًا ما يتم تشجيع الشركات التابعة لـ CDCs على العمل في السوق الأوسع . يمكن لشركة البناء أو الإدارة الحصول على عقود من المنظمات الأخرى إلى جانب الهيئة الأم ، وبالتالي المساهمة في ربحية مركز السيطرة على الأمراض الرئيسي ، وبالتالي عكس التدفق المعتاد للأموال من منطقة محرومة .

يمكن تفسير نمو مراكز التنمية المجتمعية في مدن الولايات المتحدة بمجموعة معينة من الظروف التي تشمل الدور الأقل تدخلًا لحكومة الولايات المتحدة مقارنة بالحكومة البريطانية ، والتقاليد الراسخة للمنظمات الخاصة غير الهادفة للربح التي توفر احتياجات الرعاية الاجتماعية ، والوصول إلى مجموعة من مصادر التمويل غير الحكومية الرئيسية مثل المؤسسات والشركات . يطرح هذا السؤال قابلية تطبيق نموذج CDC في مكان آخر . أنظمة تداول العملات المحلية ، برزت أنظمة تداول العملات المحلية (LETS) كاستجابة مجتمعية للعملة . على النقيض من استراتيجيات "الاشتراكية المحلية" التي استخدمتها بعض السلطات البريطانية في الثمانينيات ، لا تسعى LETS لتحدي هيمنة الاقتصاد الرأسمالي وجهاً لوجه ، بل تحاول بدلاً من ذلك تطوير شكلاً موازياً ومتكاملاً للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي داخل السياق المحلي . تنفصل LETS بشكل فعال عن النظام الاقتصادي العالمي في محاولة لتعزيز الهوية الاقتصادية والاجتماعية المحلية .

يتم تحقيق ذلك في المقام الأول من خلال استخدام "عملة محلية" غير سلعية تضمن بقاء تداول رأس مال LETS بالكامل داخل النظام المحلي . منذ تقديمه في بلدة كورتيانا قبل الميلاد في أوائل الثمانينيات ، انتشر مفهوم LETS في جميع أنحاء أمريكا الشمالية وبريطانيا وأوروبا وأستراليا . على الرغم من كونها غير ذات أهمية اقتصادية من حيث الناتج المحلي الإجمالي الوطني ، إلا أن LETS ضمن السياق المحلي لديها القدرة على تحسين مستويات الرفاهية الفردية . يمكن لـ LETS الناجح أن يؤدي دورًا تمكينياً اقتصادياً واجتماعياً من خلال توفير بديل لشبكات القرابة الواهنة بشكل متزايد التي تميز المجتمع المعاصر ، من خلال تعزيز روح المجتمع في منطقة ما ، من خلال تعزيز احترام الذات للفرد من خلال تقييم المهارات ، ومن خلال توفير الائتمان بدون فائدة عن طريق إشراك الأفراد في دائرة التبادل

وبالتالي توفير المواد والخدمات وفرصة لتحسين نوعية الحياة . تسعى LETS الى تحفيز كل من الاقتصاد المحلي والمجتمع .

الاقتصاد الأسود ، يتضمن الاقتصاد الأسود الإنتاج المدفوع وبيع السلع والخدمات غير المسجلة أو المخفية عن الدولة لأغراض التهرب من الضرائب والضمان الاجتماعي و / أو لأغراض قانون العمل ولكنها قانونية في جميع الجوانب الأخرى . على عكس أطروحة الهامش التي ترى أن العمل غير الرسمي المدفوع الأجر هو عمل هامشي منخفض الأجر يتم إجراؤه لأغراض البقاء الاقتصادي من قبل المجموعات والمناطق المهمشة ، يعمل الاقتصاد الأسود على طرفي الطيف الاجتماعي . بالإضافة إلى الدافع الاقتصادي ، في الأحياء ذات الدخل المنخفض يتم إجراء تبادل غير رسمي مدفوع أيضاً من أجل اجتماعي وثيق العلاقات لمساعدة بعضها البعض بطريقة تتجنب أي دلالة على الأعمال الخيرية . على العكس من ذلك ، في المناطق ذات الدخل المرتفع ، يتم إجراء هذا التبادل بشكل أكبر من قبل الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص والشركات من أجل الربح ويستخدم بشكل أساسي كبديل أرخص لشركات القطاع الرسمي . يمثل الاقتصاد الأسود صعوبة في القياس ، ولكن انتشار اقتصادي حضري بديل للفضاء الموجود بين الاقتصاديات القانونية وغير القانونية . بعد دراسة الأبعاد الاقتصادية الرئيسية للمناطق الحضرية ، نركز في الفصل التالي على تقديم الخدمات الحضرية ونفحص مناطق الاستهلاك الاجتماعي في المدينة .